
ملخص البحث :

تداعيات أزمة المديونية خارجية على إقتصاد الجزائري من 1986 إلى 1998

الفوج : 2

أعضاء الفوج : خالفي أحمد بدر الدين

تحت اشراف: أستاذ م. إليفي

خطة البحث :

المقدمة :

• المبحث الأول : نبذة حولة أزمة المديونية و صندوق نقد الدولي

المطلب 01 : تعريف صندوق نقد الدولي و دوره

المطلب 02 : نبذة حول أزمة المديونية

• المبحث الثاني : أسباب أزمة المديونية خارجية

المطلب 01: أسباب داخلية و الخارجية

المطلب 02 : آثار

• الخاتمة :

المبحث الأول : نبذة حولة أزمة المديونية و صندوق نقد الدولي

المطلب 01 : تعريف صندوق نقد الدولي و دوره

تعريفه : صندوق نقد الدولي قدرة الأمم المتحدة في عام 1945 إنشاء وكالة متخصصة على هامش المعاهدة الدولية بريتين وودز و هي صندوق النقد الدولي و ذلك سعيا لتحقيق سلامة في إقتصاد العالمي و مقره واشنطن و ينظم لعضويته 188 دولة

دوره : له أدوار كثيرة نذكر منها ما يلي :

- التنبؤ بوقوع الأزمات و الحد منها
- تحفيز البلدان و تشجيعها لإستناد على سياسات إقتصادية سليمة
- الحفاظ على القيمة التنافسية للعملات و تفادي إنحفاظها

المطلب 02 : نبذة حول أزمة المديونية الخارجية

ظهرت في كثير من البلدان المتخلفة مثل الجزائر قد أصبحت تلتهم نسبة كثيرة في حصيلة صادراتها من سلع و خدمات و أصبحت أبرز مشاكل التي تواجه حاضر و مستقبل التنمية الإقتصادية في هذه البلدان و تهدد إستقرار إقتصادي و سياسي و الإجتماعي بشكل مباشر و هو ما يتطلب البحث عن حلول عاجلة لهذه المشكلة ناتج عن عجز في ميزان المدفوعات و الميزانية عامة الذي حتم عليها إتباع تطبيقات و برامج صندوق النقد الدولي الذي قام بحل ركود الإقتصادي الموجود في الجزائر

• المبحث الثاني : أسباب أزمة المديونية خارجية

المطلب 01: أسباب داخلية و الخارجية لأزمة المديونية

أ / عوامل داخلية :

1 • ضخامة الجهود الإستثمارية التي قامت بها الجزائر :

كان هذا في خطط التنمية كبيرة التي فاقت إمكانية التمويل المحلي الجزائري حيث بلغ معدل استثمار 52.5% من إجمالي الناتج المحلي خام لعام 1979 و يعتبر معدل مرتفع تحقق في عدد محدود من دول العالم و هذا ضنا من سياسيين و إقتصاديين أنه لا يمكن خروج من حالة تخلف التي يعيشها الإقتصاد جزائري إلى عن طريق إستثمارات كبرى و هو ما إنعكس سلب بزيادة حجم المديونية .

2 • عدم تحكم في سياسة إقتراض الخارجي :

من رغم القيود التي حددها إصلاح المالي سنة 1970 و متعلق بعملية إقتراض خارجي بأن تكون هناك إمكانية للتمويل داخلي و أن لا تتجاوز بنسبة التمويل خارجي 30% من إستثمارات الوطنية إلا أن الذي حصل هو عدم الإلتزام بهذه شروط مما أدى إلى تفكك السياسة المالية خارجية للجزائر كما أن أصحاب القرار لم تكن لهم رؤيا واضحة حول المدى الزمني الذي يحتاجه الإقتصاد الوطني من تمويل خارجي أي بعد إنتهاء هذا بعد الزمني يمكن تخلص من المديونية خارجية و دخول في مرحلة التمويل ذاتي لغياب هذه رؤية زادة مديونية خارجية .

3 • النمو الديمغرافي المرتفع :

يعتبر هذا سبب من أهم أسباب داخلية الوطنية التي أدت إلى زيادة حجم المديونية خارجية حيث أدت حاجة للغذاء و صحة و سكن و توسيع في جهاز إداري و غيرها إلى عجز إقتصاد الجزائري على سدادها للموارد داخلية ، و دفع الوطن إلى طلب مزيد من القروض خارجية و أيضا فشل سياسات الزراعية من ناحية أخرى و التي أدت من معاناة من وجود فجوة غذائية كبيرة يصعب سدها بلاعتماد على إمكانيات التاخرة في إقتصاد الجزائري .

4 • ضعف نتائج استثمار الوطني :

إن نتائج الإستثمار التي تحققت في مختلف قطاعات و فروع إقتصاد لإقتصاد الوطني كانت في مجملها نتائج ضعيفة و غير مشجعة بحيث لم تساهم تلك إستثمارات في رفع معدلات نمو الإقتصادي و قدرة ذاتية لإقتصاد الوطني على الإنتاج و تصدير أي حصيلة صادرات العملات أجنبية أصبحت لا تكفي لتغطية نقص الواردات و سلع و خدمات و عدم القدرة أيضا على تسديد خدمات المديونية خارجية و ضعف هذه نتائج يدل أن تسيير القروض خارجية لم تكن فعالة و كانت بدون ضوابط و يدل أن القروض خارجية عامل مساعد لتحقيق النمو الإقتصادي أصبح بمثابة عامل ضاغط عليه .

ب / عوامل خارجية :

1 • تدهور معدل تبادل التجاري :

ساهم بشكل كبير في زيادة المديونية خارجية للدول متخلفة كالجزائر، أدى إلى إنخفاض أسعار نפט و مواد الأولية أخرى و إرتفاع أسعار إرادتها من سلع جعل معدل التبادل في غير صالحها .

2 • إنقلابات أسعار صرف :

إنقلابات أسعار صرف الدولار له أثر كبير على مديونية خارجية لدول المتخلفة مثل الجزائر حيث صادرات الجزائرية مثل نפט تقيم بدولار لكن في الحقيقة لكن في الحقيقة عملية تحصيلها تتم في غالب بعملات أخرى صعبة مثل فرنك الفرنسي ومارك الألماني ... إلخ .

أي إنخفاض يطرأ على سعر صرف الدولار و عملة صعبة أخرى مما ينعكس سلبا على حصيلة صادرات مما يجعلها غيرى فيه للتمويل عملية التنمية و تدعيمها .

3 • الشروط الصعبة المفروضة على القروض الممنوحة :

إن الشروط صعبة المفروضة من طرف البنوك و المؤسسات مالية على القروض الممنوحة للجزائر كانت عامل عام في تطور أزمة مديونية و تتمثل هذه الشروط في أمرين هاميين هما :

(أ) ارتفاع معدل الفائدة :

ارتفعت معدلات فائدة على القروض الممنوحة بشكل كبير وذلك منذ عام 1982 خاصة بالنسبة للقروض في أن بالنسبة للقروض ذات معدلات فائدة متغيرة التي بلغت نسبتها 30% في عام 1985 و نسبة كبيرة مقارنة بمصر التي لا تتجاوز هذه نسبة عندها 8% مما أدى إلى زيادة تفاقم المديونية و هناك نسبة كبيرة من القروض التي عقدتها الجزائر هي قروض تجارية ذات أسعار فائدة مرتفعة بلغ متوسطها 10،2 عام 1990

(ب) مدة إستحقاق الممنوحة :

إن معظم القروض التي عقدتها الجزائر هي قروض قصيرة أجل و تمثل هيكل كبير من دين الخارجي للجزائر و هو أمر الذي خلق صعوبات في تسديد خدماتها و حمل الجزائر أعباء مديونية ثقيلة .

المطلب 02 : آثار أزمة المديونية خارجية :

كانت هذه آثار من نواحي إقتصادية و سياسة و إجتماعية :

1 • آثار على القدرة الذاتية للإستيراد :

لقد تأثرة القدرة ذاتية لإستيراد بشكل كبير و ملحوظ حيث كانت نسبتها سنة 1972 تصل 80% ثم أصبحت 42% و كان لهذا هو في القدرة الذاتية لإستيراد آثار و سلبية على مجمل إقتصاد الوطني ، حيث إنخفضت الواردات من مواد يحتاجها جهاز الإنتاجي أمر الذي ينعكس سلبا على الإنتاج و إستثمار رفعة أزمة المديونية نسبة قدرة مقترضة من 20% إلى عام 1972 إلى 80% في عام 1991 .

2 • أثر على إنتاج و الناتج داخلي الخام :

كانت الأزمة آثار سلبية على إنتاج و الناتج المحلي بسبب أن الإنتاج يحتاج إلى تموين مستمر من العالم الخارجي على شكل مواد أولية و سلع وسيطية التي تضمن إستمرارية إنتاج و بسبب ضغط المديونية اضطرت الجزائر إلى الضغط على و ردتها من تلك المواد و سلع وهو مسبب أول لتدهور مستويات إنتاج في كثير من المؤسسات إقتصادية الوطنية الأمر الذي حملها خسائر كبيرة و هكذا تراجع معدل نمو الناتج داخلي الخام ، و إذا إستبعدنا من حساب معدل نمو الناتج داخلي خام كل من المحروقات و الفلاحة نرى أن نسب ناتج داخلي خام قد تراجعت من 2,6 % عام 1990 إلى -1.6 عام 1991 .

3 • آثار على الإدخار و الإستثمار و تشغيل :

كان لأزمة مديونية خارجية آثار سلبية على الإستثمار و التشغيل فالمبلغ التي تدفعها لديون خارجية على شكل أقساط و فوائد أصبحت تلتهم نسبة 75% من حصيلة صادرات للعملات أغلبية و هي تمثل إنتقاصا من الموارد المحلية المتاحة التي يمكن توجه لإدخار و التمويل المحلي و أيضا لا ننسى زيادة أعباء المديونية خارجية للجزائر قد ترتب عنها إنخفاض في صافي تدفقات القروض أجنبية فلمبالغ التي تدفعها الجزائر على شكل خدمات لديونها خارجية قد أصبحت نأخذ نسبة كبيرة من القروض الجديدة التي تحصل عليها و هو ما أثر سلب على معدلات إستثمار و التشغيل .

4 • أثر على إحتياطات دولية للجزائر :

إن تفاقم أعباء المديونية خارجية دفع الجزائر في ضل تواضع نمو حصيلة صادرات من العملات الأجنبية و ضعف على التوفير النقد الأجنبي عدة مرات أدى إلى إستخدام إحتياطات ذهب و العملات الصعبة لتسديد جانب من ديونها و تلك إحتياطات تعتبر جهاز أمن يمكن لدولة اللجوء إليه عند عجز عن تسديد ديونها .

•5 أثار على مستويات معيشية :

الجزائر تعتمد على العالم الخارجي لتسديد حاجيتها غذائية أي لا تمتلك إكتفاء ذاتي و هذا الأمر الذي دفع إلى زيادة حجم المديونية حيث أنقصت من وريدها من سلع غذائية إستهلاكية و قد ترتب عن تدهور مستويات معيشية و كان على المستوى صحي للسكان بسبب إنتشار الأمراض ناتجة عن سوء التغذية و قامت دولة بلاتباع بعض مطالب صندوق نقد الدولي من أجل نهوض من أزمة و هي بتخفيض بعض دعم على كثير من سلع وذلك من خلال زيادة أسعارها ولا ننسى إنخفاض قيمة دينار الجزائري نتج عن ذلك مستوى معيشة السكان خاصة أصحاب دخل الضعيف من رغم زيادة التي كانت وهمية لأجور حيث كانت معدلات تضخم تفوق بكثير معدلات الزيادة .
